

أبحاث شبابية

تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في
الدستور البريطاني الغير المكتوب

حسنا يونسى

طالبة باحثة في الفلسفة السياسية، تخصص فلسفة القانون، جامعة الحسن الثاني،
المحمدية.

29 شتنبر 2022





الملخص:

قامت الثورة المجيدة [1688] ببريطانيا قبل الثورة الفرنسية بمائة عام واحد، تميزت بكونها سلمية؛ حيث عززت سلطة الشعب وقلصت سلطة الحكم الملكي المطلق، وأنتهت عصور الاستعباد والاستبداد والظلم، وأحلت محلها بداية عصر الحقوق والحريات، ليعيش الانسان البريطاني بكرامة وحرية، وبالتالي يعتبر الشعب البريطاني أول من عرف النظام الديمقراطي في العالم، رغم أنه لم يكن بالمستوى والمعنى المعاصر، إلا أنه استطاع إرضاء فئة كبيرة من البريطانيين، وقد أدى فلاسفة الأنوار خاصة الفيلسوف جون لوك دورا محوريا في بناء مبادئ الثورة المجيدة، وإرساء أسس ممارسة السلطة، من خلال فلسفتهم السياسية، وقد أصدرت بريطانيا العديد من الوثائق الحقوقية لتأطير نظامها السياسي، وكان أهمها وثيقة الميثاق الأعظم للحريات Magna Carta.

Abstract :

The Glorious Revolution (1688) took place in Britain one hundred and one years before the French Revolution, which was characterized by being peaceful. As it strengthened the authority of the people and reduced the authority of the absolute monarchy, and ended the eras of servitude, tyranny and injustice, and replaced them with the beginning of the era of rights and freedoms, so that the British person could live with dignity and freedom, and therefore the British people considered the first to know the democratic system in the world, although it was not up to the level and in the contemporary sense, except he was able to satisfy a large group of the British, and the Enlightenment philosophes, especially the philosopher John locke, played a pivotal role in building the principles of the glorious revolution, and laying the foundations for the exercise of power, through their political philosophy. Britain has issued many legal documents to frame its political system, the most important of which was the Great Charter of Freedoms; Magna Carta.



يعتبر النظام السياسي البريطاني من الأنظمة العريقة، وارتبطت بريطانيا بالنظام الملكي الذي تعود جذوره الى سنة 1066 عندما استولى كيووم الأول على السلطة بعد قتل الملك هارولد جودوينسون Harold godpinson في هاستينغ، هذا النظام الملكي كان سببا أساسيا في مرور بريطانيا بالكثير من الأحداث، منها الصراعات التي قامت بين الملك وقادته من جهة والنبلاء ورجال الكنيسة من جهة أخرى، والتي على إثرها تم الاعتراف بحقوق وحرريات النبلاء والكنيسة من طرف الملكية، كذا تم تقليص صلاحيات الملك وتوسيع حقوق النبلاء والكنيسة، وعرفت بريطانيا في هذه المرحلة نظاما غير مستقر، وكانت قدسية الملك لازالت قائمة، والصراع الذي لا يكاد يتوقف بين الملكية والنبلاء والكنيسة كل يريد فرض سلطته، حتى القرن السابع عشر الذي شهد الثورة المجيدة، وساهم في اندلاعها الكثير من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في سياسة التسييج التي قام بها النبلاء، وفرض ضريبة الاستهلاك وارتفاع الأسعار، والسياسية ودينية ويتلخص أهمها في استبدال الملكية المطلقة، وطغيان نظرية الحق الإلهي للملك، وعدم احترام الملك للقوانين، وحله للبرلمان، وكان من أهم نتائج الثورة هي أن النظام السياسي عرف تطورات مهمة، انتقلت معها الملكية من ملكية مطلقة يسود فيها الملك ويحكم إلى ملكية مقيدة يسود فيها الملك ولا يحكم

المحور الأول: الميثاق الأعظم ومبادئ فلسفة الأنوار

أصدرت بريطانيا العديد من الوثائق الحقوقية لتأطير وتنظيم نظامها السياسي منها: الميثاق العظيم (1215) ولائحة الحقوق (1628) وهي وثيقة فتحت مجال التشريع الضريبي، وشرعة الحقوق (1689) اهتمت بالكثير من الحقوق منها حرية الانتخاب، وحرية التعبير، وشرعية الضريبة، وكانت هذه الوثيقة هي عقد بشروط أبرمه البرلمان مع الملك، الذي فرضت عليه بالقوة، واتحاد النبلاء ورجال الكنيسة ضد حكمه، عقد توارث العرش(1801) موضوعه انتقال السيادة من الملك للبرلمان، المصادقة على هذه الوثائق من طرف السلطة الحاكمة هو بمثابة تصريح منها لرغبتها في التغيير بشكل سلمي وهذا سبب سلمية ثورتها المجيدة(1688)، وبالتركيز



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

على وثيقة الميثاق العظيم للحريات أو الماغنا كارتا (Magna Carta)؛ فهي بمثابة تعاقد أو اتفاق بين الملك ورعاياه ببريطانيا، خاصة أنه صيغ من أجل تنظيم العلاقة بين الملك والنبلاء والكنيسة، هذه الوثيقة في أغلب موادها كانت حول ضمان الحقوق الإقطاعية للنبلاء ورجال الكنيسة، وكان من مميزات أنها أضافت قوة للقانون، وأجبرت الملك على الازعان له، والحد من سلطته المطلقة التي تطال كل شيء بما فيها حرية الأفراد وكرامتهم وممتلكاتهم، لهذا يمكن اعتباره أول دستور مكتوب في التاريخ، الذي لازالت لحد الآن مرجعا أساسيا لرجال السياسة، والمؤسسات السياسية "يعتبر" الميثاق العظيم" المعروف باسم ماغنا كارتا (Magna Carta) أول دستور مكتوب في التاريخ الحديث. وصدرت مسودة هذه الوثيقة عام 1214 ثم صادق عليها الملك جون لاكلاند عام 1215".¹ هذه الوثيقة تترجم صراعات النبلاء والكنيسة مع التاج، فالضرائب الثقيلة التي فرضها الملك جون أثارت غضب النبلاء واستياء الكنيسة، وبالتالي هذه الوثيقة "هي تعبير عن الصراع السياسي في بريطانيا من أجل تحديد صلاحيات الكنيسة والحكم السياسي المطلق وانتزاع بعض الحقوق للأفراد والجماعات".²

2.1. مبادئ الماغنا كارتا:

اشتملت الماغنا كارتا على 63 مادة، تعهد الملك في معظمها بالالتزام بالقانون الإقطاعي. وكانت تهدف أساسًا لحماية مصالح النبلاء والمنتمين إلى الطبقة الإقطاعية. ومنحت بعض المواد الكنيسة حرية ممارسة سلطاتها دون تدخل من الملك. ولم تكن هناك غير مواد قليلة كفلت بعض الحقوق للطبقة الوسطى الناشئة في المدن.³

ولم يذكر المواطنون العاديون وغيرهم من المزارعين في الوثيقة إلا نادراً رغم أنهم الأكثرية الغالبة من السكان. وأضحت بعض مواد الوثيقة المطبقة على الطبقة الإقطاعية في عام 1215م، مما أدى إلى ظهور مجموعة من الجماعات المناهضة لهذا الوضع كجماعة "الحفارون" (حركة قامت ضد سلطة الكنيسة الكاثوليكية وناضلت

¹ - ماغنا كارتا، أول دستور مكتوب في التاريخ الحديث ، مقال منشور بموقع الجزيرة ، انظر الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2007/9/25>

² - محمد، سبيلا، الأسس الفطرية لثقافة حقوق الإنسان، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2010، ص: 111.

³ - انظر موقع: <https://www.marefa.org>



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

من أجل حماية الحرية والمساواة والحد من الفقر) الذين شكلوا منذ عام 1949 حالة بروتستانتية شبه اشتراكية، ودعوا أنهم يمثلون الاستمرار الحقيقي للمساوتين، وطمحووا في العودة الى ما كان هؤلاء المساواتيون بينادون به، أي الرجوع لحالة مشاعية بدائية ساذجة، وارتبط جماعتي الحفارون والمساواتيين برفض إغلاق النبلاء الممتلكات العامة عبر التسييج، وبناء الجدران، والمطالبة بحق الفلاحين في حيازة الأرض، وذلك في انتفاضات فلاحية وقعت في عام 1607، في سياق الحرب الأهلية الإنجليزية الأولى، وبعد 100 عام تقريبا من حركات تجديد المعمودية (تجديد المعمودية من تعاليم المسيحية) وحركة توماس مونترسر (Tomas Muntzer) (1525.1489)(مصلح وقس مسيحي ألماني) الفلاحية الثورية في ألمانيا. وهي التي ربطت الخلاص بالمساواة وإقامة عدل الله على الأرض⁴

وتضمنت الماجنا كارتا كثيرا من المواد التي قُصد بها إلزام الملك بتنفيذ وعوده، ومن ثم شكّل مجلس من النبلاء لضمان جدية التنفيذ. فإن أخلّ الملك بما التزم به ولم يأبه بإنذارات مجلس النبلاء، حشد المجلس جيشاً لإجباره على الانصياع لأحكام الوثيقة. وفي هذا الصدد نشير لبعض مضامين وثيقة الميثاق الأعظم: من جون ملك إنجلترا بعناية الله تعالى.... إلى كبار أساقفته، ورؤساء أديرتة، وحملة ألقاب إيرل وبارون... وجميع رعاياه الأوفياء. تحية .

اعلموا أننا بهذا العهد الحاضر نؤكد عنا وعن وراثتنا إلى أبد الدهر:

1- "أن ستكون كنيسة إنجلترا حرة لا يعتدى على شيء من حقوقها وحرّياتها".

2- أننا نمنح جميع الأحرار في مملكتنا، عنا وعن وراثتنا إلى أبد الدهر، جميع الحريات المدونة فيما بعد.

14- لكي يجتمع المجلس العام المختص بتقدير المعونات وبدل الخدمات .. سنأمر باستدعاء كبار الأساقفة،

رؤساء الأديرة، وحملة ألقاب إيرل، وكبار البارونات في البلاد ... وغيرهم ممن هم تحت رياستنا.

⁴ - عزمي، بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الثاني/ المجلد الثاني، ط1، (2015) المركز العربي للأبحاث ودراسة والسياسات، ص: 92.



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

15- لن نجيز في المستقبل لكائن من كان أن يأخذ معونة من مستأجره الأحرار (غير الأرقاء)، إلا إذا كان ذلك لافتدائه، أو تنصيب ابنه الأكبر فارساً، أو مرة واحدة لزواج ابنته الكبرى؛ ولن تكون المعونة في هذه الحالة إلا معونة معقولة...

17- لن تعرض الشكاوي العادية على محكمتنا، بل ينظر فيها في مكان محدد

36- لن يعطى أو يؤخذ بعد الآن شيء نظير أمر يطلبه شخص ببحث حاله... بل يجب أن يعطى هذا الأمر بغير مقابل (أي أنه يجب ألا يطول حبس إنسان من غير محاكمة).

39- لا يقبض على رجل حر، أو يسجن، أو ينزع ملكه، أو يخرج من حماية القانون، أو ينفى، أو يؤذي بأي نوع من الإيذاء... إلا بناء على محاكمة قانونية أمام أقرانه (أي المساوين له في المدينة) أو بمقتضى قانون البلاد.

40- لن نبيع العدالة أو حقاً من الحقوق لإنسان ما، ولن نحرم منها إنساناً ما.

41- يتمتع جميع التجار بحق الدخول في إنجلترا والإقامة فيها والمرور بها براً أو بحراً سالمين مؤمنين للشراء والبيع... دون أن تفرض عليهم ضرائب غير عادلة.

60- لكل العادات والحريات السالفة الذكر... يجب أن يراعها أهل مملكتنا كلهم، سواء منهم رجال الدين وغير رجال الدين، كل فيما يخصه، نحو أتباعهم.

وقعنا بيدنا بحضور الشهود، في المرح المعروف باسم ريمنيد في اليوم الخامس عشر من شهر يونيه من السنة السابعة عشرة من حكمنا.⁵

يظهر من خلال هذه البنود؛ أن الوثيقة لم تعنى بحقوق وحريات جميع المواطنين إلا في بنود قليلة كالبنود الثاني الذي يقر بضممان جميع الحقوق والحريات لكل أحرار بريطانيا، كما أنها تنظم العلاقة بين الأجير (وليس العبد)

⁵ - انظر موقع: <https://www.marefa.org>



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

ورب العمل في البند الرابع عشر، وتضمن الحق في العدالة وعدم سجن أي شخص قبل محاكمته في البندين 36. 39، وفي البند الأربعين تتعهد الوثيقة بكفالة حقوق الانسان لجميع المواطنين البريطانيين، وفي البند الواحد والأربعين تقر بحق التجار الغير البريطانيين في الإقامة والمرور بها برا وبحرا، وتضمن سلامتهم وأمنهم، وأخيرا البند 60 يضمن حق المساواة بين الجميع فيما يخص احترام هذا الميثاق، وكانت الحصص الأكبر من الحقوق والحريات من نصيب النبلاء والكنيسة لهذا اعتبرت الوثيقة فوزا وانتصارا للإقطاع وتكريسا للطبقية.

لقد ساهمت وثيقة الميثاق الأعظم في الدفع بالأحداث السياسية والاجتماعية الى الكثير من الاضطرابات، ساهمت هي الأخرى في الوصول إلى نظام ديمقراطي تسود فيه قيم الحرية والمساواة والعدالة، في هذا الصدد نشير إلى أول مطلب تقدم به المساواتيون الإنجليز الذي ينهل من مبادئ فلسفة الأنوار حيث أصروا على حرية المعتقد في بيان ميثاق "اتفاق الشعب" في أعوام 1647 و1648 و1649. جاء ذلك ضمن مطالب مثل حرية المعتقد، وإصلاح البرلمان، وصياغة دستور مكتوب، وتوسيع حق الاقتراع، كما دعا البيان إلى إجراء انتخابات دورية للبرلمان.⁶

وبالتالي من الواضح أن المطالب الحقوقية التي صاغت عليها وثيقة الميثاق الأعظم مبادئها هي نفسها المبادئ التي بنى عليها عصر الأنوار فلسفته السياسية والحقوقية، رغم أن هذه الوثيقة لم تكفل حقوق جميع البريطانيين بما فهم المواطن العادي، والنساء، والأطفال والعبيد، لأن المقصود بالرعايا هم النبلاء، ورجال الدين، والتجار، ومن لا ينتمي لفئة من هذه الفئات فهو غير معني بالحقوق والحريات التي جاءت في الوثيقة، ورغم هذه العنصرية والتمييز والتي كانت لا تعتبر كذلك في ذلك العصر، إلا أنها كانت الرائد الأساسي للحقوق والحريات التي كانت مسلوقة ومضطهدة بسبب سلطوية الحاكم وحكمه المطلق. لهذا تضل من بين أقدم وأهم مرجعيات الوثائق الحقوقية في التاريخ الانساني. كما أنها المؤثر الرئيسي في قيام الثورة المجيدة السلمية، التي قامت على مبادئ الماغنا كارتا المطورة من طرف فلاسفة انجليز أمثال توماس هوبز (1588-1679) جون لوك John locke

⁶ - عزمي، بشارة، مرجع سابق، ص. 93.



(1704.1632) من خلال نظرياتهم السياسية حول مجموعة من المبادئ كالحرية، والمساواة، والسيادة، وفصل

السلطات.

المحور الثاني : ممارسة السلطة عند فلاسفة الأنور – فصل السلط نموذجاً-

1.2. جون لوك

يجمع غالبية الفقهاء الدستوريين على أن مبدأ فصل السلطات يجد أسسه الفلسفية في الكتابات التي عرفتها أوروبا في القرن الثامن عشر خصوصاً كتاب جون لوك "في الحكم المدني". ليأتي مونتيسكيو في كتابه "روح القوانين" ليعطي لمفهوم مبدأ فصل السلطات عمقه القانوني، ساعياً عبره لحل إشكالية السلطة والحرية، لأن القانون برأي مونتيسكيو هو الوحيد القادر على ضبط هذه العلاقة الثنائية - وقد سبق ذكر ذلك بشكل مفصل في القسم الثاني - على أساس أن لا يكون القانون تعسفياً، وللوصول إلى هذا العمل الذي يعد الوسيلة الأساسية للسلطة السياسية لضبط واقع المجتمع وصون الحقوق والحريات، رأى أن يكون هناك تمايز ما في مراحل الثلاث، الإقرار، التطبيق، حل الخلافات المترتبة عنه والفصل فيها، مما يفرض وجود ثلاث وظائف لدور هذا القانون من المفترض أن تعطى لثلاث هيئات مختلفة ومستقلة الواحدة عن الأخرى.⁷

ويعتبر جون لوك من المنظرين الأوائل في عصر الأنوار الذين نادوا بالفصل بين السلطات، بعد أن تم الاعتراف للشعب بحقه في السلطة. التي كانت حقاً شخصياً للحاكم في النظم البدائية، مركزة في يد الحاكم حيث يمارس اختصاصاتها بصورة مطلقة⁸. دعا جون لوك إلى وجوب الفصل بين الهيئات التي تقوم بممارسة تلك الوظائف، فأى نظام من أنظمة الحكم لا بد حسب جون لوك أن تقوم فيه سلطتان: سلطة تضع القوانين وسلطة

⁷ - Georges Burdeau ; Francis Hamon ; Michel Troper : droit constitutionnel. L.G.D.J Paris 25 eme edit 1997, P : 104.

⁸ - ثروت، بدوي: النظم السياسية، دار النهضة العربية. طبعة 1975، ص 302.



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

تتولى تنفيذها، وإلى جانب هاتين السلطتين هناك السلطة الاتحادية ومهمتها إعلان الحرب، والسلام، وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية، ثم سلطة التاج: أي مجموع الحقوق والامتيازات الملكية.

إن جون لوك بدعوته إلى الفصل بين السلطات كان يسعى حسب الأستاذ كلود لوكليرك الذي قال عنه أنه كان "يريد أن يرى سلطات الملك مقيدة، ولهذه الغاية يناهز بفصل السلط. إذ يؤدي إلى تعدد لأجهزة الدولة. ثلاث سلط تم تمييزها من طرف لوك، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية"⁹، غير أن هذا الفصل لا يعني عند لوك فصلا بمعنى القطيعة التامة بين السلطات بل كما يقول "ما يجب أن ندركه جيدا هو أن هذه السلطات ليست دون اتصال فيما بينها، بل على العكس من ذلك فإن الانسجام يتطلب أن تكون كل منها في ارتباط مع الأخريات، وأن تكون مراقبة من طرفها. كل سلطة يجب أن تراقب السلطتين الأخريين"¹⁰.

ومما تجدر الإشارة إليه مرة أخرى؛ فإن أطروحة فصل السلط عند جون لوك لا تعتبر السلطات الثلاث بنفس القيمة والمرتبة، بل تحتل السلطة التشريعية. كما وضعنا سابقا-مرتبة أعلى من السلطة التنفيذية والقضائية، باعتبارها سلطة مهيمنة على باقي السلطات، ويقول الأستاذ مصطفى قلوش في هذا الصدد: "أن هذه القداسة والمكانة التي يضيفها لوك على السلطة التشريعية، لا يعني أنها سلطة مستبدة، بل هي مقيدة. فهي من جهة تخضع للقانون الطبيعي ومن جهة ثانية لا يجوز لها ممارسة سلطاتها إلا وفق إجراءات عامة غير شخصية"¹¹.

2.2. مونتسكيو

بالرغم من أن جون لوك هو أول من تحدث على ضرورة الفصل بين السلطات، إلا أن جل الفقهاء ينسبون المبدأ كما هو معمول به اليوم في الأنظمة الدستورية والسياسية القائمة إلى مونتسكيو- (1689- montesquieu)

⁹- Claud Leclercq: Institution politique et droit constitutionnel. Edition 1962, p: 132.

¹⁰- Ibidem P : 132.

¹¹- Michel Troper : La séparation des pouvoirs l'histoire constitutionnelle française. Paris. L.G.D. 1930. 114.



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

(1755)، فهو من أبرزه بشكل واضح في كتابه روح القوانين، شارحا ومحللا لأطروحة جون لوك، وامتجاوزا لها، فأبرزها بشكل جديد تام التكوين،¹² ولكي لا يساء استعمال السلطة، قدم مونتيسيكو شرحا مفصلا لمبدأ فصل السلطات حيث يرى أن في كل دولة ثلاث سلطات مختلفة هي: السلطة التشريعية والسلطة المنفذة للقانون العام والسلطة المنفذة للقانون المدني، فالسلطة الأولى يقوم بها الأمير أو رجال القانون والسلطة الثانية تعلن حالة الحرب والسلم وتبعث السفراء أما السلطة الثالثة فهي تعاقب على الجرائم وتفصل في الدعاوي.¹³ لأنه حسب مونتيسيكو ستنتهك الحرية وتضيع إن منحت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لحاكم واحد أو جهاز تشريعي واحد هذا الشخص أو الجهاز الواحد يمكن أن يشرع قوانين ظالمة وطاقية ويقوم بتنفيذها بشكل ظالم. ولن يكون هناك حرية أيضا إذا لم يتم فصل السلطة القضائية عن السلطة التشريعية، ذلك أن السلطة ستكون تحكمية على حياة وحرية المواطنين. وإذا اجتمعت مع السلطة التنفيذية فيمكن أن يكون للقاضي قوة الطاعي. وسيضيع كل شيء إذا مورست هذه السلطات الثلاث من قبل شخص واحد أو جهاز واحد من الأمراء أو النبلاء أو من الشعب..."¹⁴

ومن الواجب الإشارة إلى الدور المحوري الذي لعبته فلسفة أرسطو في وضع اللبنة الأساسية لمبدأ فصل السلطات، بحيث يعتبر أول من تحدث عن فصل السلطات لكن على أساس توزيع توزيعها على نظام الدولة حيث يقول في هذا الصدد "انه في كل دولة ثلاثة أجزاء إذا كان الشارع حكيمًا اشتغل بها فوق كل شيء ونظم شؤونها. ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة، ولا تختلف الدول في حقيقة الأمر إلا باختلاف هذه العناصر الثلاث. الأول من هذه الأمور الثلاثة إنما هو الجمعية العمومية التي تتداول في

¹² - السيد، صبري، النظم السياسية في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، طبعة 1956، ص: 25.

¹³ - نفس المرجع، ص: 29.

¹⁴ - Ibidem, P : 282.



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

الشؤون العامة، والثاني إنما هيئة الحكام التي يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها،

والثالث هو الهيئة القضائية"¹⁵.

وبالتالي فطبيعة فصل السلطات الذي يقوم عليه النظام البريطاني، أفرز ما يسمى بالنظام البرلماني، الذي يقوم على الفصل المرن ما بين السلطات، أي بالتعاون والتوازن في ما بين السلطات، وتعتبر بريطانيا مهد النظام البرلماني، حيث ظهر أواخر القرن الثامن عشر، ويعرف كذلك بالنظام الكلاسيكي أو الثنائي، حيث تتوزع السلطة بين رئيس الدولة والحكومة، والصراع بين هذه الأخيرة والبرلمان لا يمس رئيس الدول، نظرا لأنه غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان استنادا إلى القاعدة المطبقة في الأنظمة الملكية الغربية، حيث الملك يسود ولا ويحكم. ومع ذلك فرئيس الدولة، سواء كان ملكا أو رئيسا للجمهورية، يمارس نوعا من التأثير على سير الشؤون الحكومية تبعا لسلطته الشخصية أو لخبرته السياسية. أمام الحكومة باعتبارها هيئة جماعية مستقلة عن رئاسة الدولة فتتولى تحديد سياسة الأمة وتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وهي تتمتع بسلطة تقريرية.

ومن بين مظاهر فصل السلطات القائم على التعاون والتوازن نذكر:

- حق الحل: هو وسيلة تملكها السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية، يتم تحريكها من طرف رئيس الحكومة في مواجهة ما قد تقوم به السلطة التشريعية من سحب الثقة.
- المسؤولية السياسية للبرلمان أما الحكومة: وتعني أن الحكومة لا يمكنها أن تبدأ عملها بصفة قانونية إلا بعد تنصيبها من طرف البرلمان عبر التصويت على البرنامج الحكومي، كما أن استمرار الحكومة في أداء مهامها، يظل رهينا بدعم البرلمان وثقته فيها.

¹⁵ - أرسطو، طاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، دون ذكر سنة النشر ومكان النشر، ط 1، ص: 363.



تعتبر بريطانيا في المجال السياسي من أقدم وأعرق النظم السياسية في العالم، أصدرت وثائق حقوقية مهمة ساهمت في بناء المشهد الحقوقي العالمي، من خلال اعتماد فلسفة الأنوار على أهم المبادئ التي جاءت فيها، خاصة تلك التي أعادت الاعتبار للحقوق والحريات، وتطويرها بخلق نظريات تهم هذه الحقوق والحريات، ونشرها لتعريف الناس بأهميتها في تحسين جودة حياتهم وتحفيزهم على المطالبة بها والنضال من أجلها، مما ساهم في قيام الثورات البريطانية والأمريكية والفرنسية، كما تعد النموذج الأمثل للنظام البرلماني، فيها ظهرت الملكية الدستورية التي قيدت حرية الملك في السلطة، وتشكل وثيقة الميثاق الأعظم الحجر الأساس للملكية الدستورية؛ لأنها هي التي وضعت حدا للحكم المطلق، وهذا واضح من خلال ما حوته هذه الوثيقة من تعهدات للملك تجاه رعاياه وقد سبق الحديث عن ذلك، أما وثيقة شرعة الحقوق فكانت الأساس الذي أسست عليه أكثر الحقوق والحريات التي تضمن للمواطن الإنجليزي عيش حياته بحرية ومساواة، وأصبحت معها صلاحيات البرلمان أوسع "يحدد هذا النص سلطات البرلمان، إذ أصبح الرجوع إليه ضروريا في كل ما يتعلق بتطبيق القوانين أو إيقاف العمل أو بإنشاء ضريبة جديدة أو بحاجيات الجيش في حالة السلم، كما تم تأكيد الحقوق الأساسية للرعايا البريطانية، كحق إصدار العرائض أو حرية الانتخاب والترشح لمجلس العموم، ولكن للرجال الأغنياء، أو حرية الرأي"¹⁶، هذه الحريات والحقوق المذكورة في هذه الوثيقة أصلها يعود لفلاسفة الأنوار خاصة الإنجليز منهم فجون لوك مثلا تحدث كثيرا عن أن الناس ولدوا أحرارا متساوون في كل الحقوق، ولحماية هذه الحريات والحقوق؛ اقترح مبدأ الفصل بين السلطات كحل ناجع لهيمنة السلطة الملكية المطلقة، هذه الوثائق وغيرها مما ذكرنا؛ تم اعتبارها بمثابة قواعد ونصوص دستورية تنظم سلطات الدولة، رغم عدم كونها دستورا بالمعنى المتعارف عليه في النظم السياسية، امتثلت السلطة في بريطانيا لهذه القواعد العرفية واعتبرتها قانونا مقدسا

¹⁶ - عبد المالك، الوزاني/ الحسين، أعبوشي، الأنظمة الدستورية المقارنة، ط1، النشر والتوزيع، مكتبة ناصر كوبي مراكش، ص: 14 .



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

وحاميا للحقوق والحريات، لكن لم تسلم بريطانيا من انتقادات الحقوقيين من داخلها وخارجها، وكمثال على ذلك ما تشهد حرية التعبير بالمملكة المتحدة من انتهاك صارخ، فقد سجلت عليها عدة اعتداءات على أي مواطن يعبر عن رأي ضد السلطة، فبعد موافقة الحكومة بالمشاركة في حرب العراق، ارتفعت أصوات كثيرة ضد هذا القرار، وهذا الرأي كلف قائله أو المعبرين عنه حريتهم وتم اعتقالهم "فقد أوفقت الشرطة جون كات الناشط ضد الحرب والبالغ من العمر 80 سنة لمجرد لبسه قميصا يحمل شعارات ضد بليروبووش"¹⁷ ومع ذلك تضل بريطانيا من أهم الدول التي قادت العالم، وباعتبارها من الأنظمة السياسية العريقة والتقليدية المبتكرة للنظام الدستوري، فهي تبقى من المرجعيات والمصادر الحقوقية الأساسية في العالم. والأدهى من ذلك؛ أنها دولة حصنت نفسها من الثورات الشعبية التي وقعت في الدول الأوروبية، حيث كانت الثورة المجيدة آخر الثورات بها وكانت سلمية، رغم أنه كانت هناك دعوات للثورة من القوى المتطرفة التي لم تنجح في ذلك، مما ينم على وعي ونضوج مجتمعها المدني، وقوة وتماسك مؤسساتها الدستورية، التي تنظمها التقاليد والأعراف ذات المكانة المقدسة لدى جميع مكونات بريطانيا من مؤسسات وشعب.

¹⁷ - ضحايا حرية التعبير في بريطانيا، مقال منشور بموقع الجزيرة أنظر الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/10/12/2005>



لائحة المصادر والمراجع المعتمدة

1- المراجع باللغة العربية

- 1- الوزاني، عبد المالك، / اعبوشي، الحسين، (2015)، الأنظمة الدستورية المقارنة، ط1، النشر والتوزيع، مكتبة ناصر كوبي مراكش.
- 2- طاليس، أرسطو، ، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، ط1، د.ت.
- 3- بدوي، ثروت، النظم السياسية، ط 1975، دار النهضة العربية.
- 4- صبري، السيد، النظم السياسية في البلاد العربية، ط 1956، معهد الدراسات العربية العالمية.
- 5- سبيلا، محمد، ، الأسس الفطرية لثقافة حقوق الإنسان، ط1، (2010) المركز الثقافي العربي.
- 6- بشارة، عزمي، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الثاني، المجلد الثاني، ط1، (2015) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- المراجع الأجنبية:

- 1- Georges, Burdeau, Francis Hamon ; Michel Troper: droit constitutionnel. L.G.D.J Paris 25 eme edit 1997.
- 2- Claud, Leclercq, Institution politique et droit constitutionnel, Edition 1962.
- 3- Michel, Troper, La séparation des pouvoirs l'histoire constitutionnelle française, Paris, L.G.D. 1930.

3- المواقع الإلكترونية:

- 1- ماغانا، كارتا، أول دستور مكتوب في التاريخ الحديث، مقال منشور بموقع الجزيرة:

<https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/25/9/2007>.

²- موقع:

<https://www.marefa.org>



تجليات مبادئ فلسفة الأنوار في الدستور البريطاني الغير المكتوب

3- ضحايا حرية التعبير في بريطانيا، مقال منشور بموقع الجزيرة:

<https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/10/12/2005>